# خطاب العرش

**وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم 13 شوال 1416 موافق 3 مارس 1996، خطابا الى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين.**

**وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :**

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يشاء الله أن يغمرنا، أنت وأنا، في مطلع هذا اليوم من كل سنة بسابغ نعمته ويطوق جيدنا بوافر منته فيمتعنا في الميعاد المضروب بيننا بمتعة اللقاء ليمتن بإحيائنا ذكرى عيد العرش ما يربطنا من أواصر الحب والوفاء.

وإننا لنحمد الله أن هذا اللقاء السنوي امتد موصولا منذ سنين وإننا نلتقي اليوم على عتبة الذكرى الخامسة والثلاثين.. فترة زمنية واصلنا فيها مجتمعين متضافرين مسيرة التشييد والبناء لم يعرف خلالها جهدنا أي نصب أو عناء اشتبكت طوالها على المحبة يدانا ونبض في تناغم قلبانا، كنت فيها نعم الشعب المخلص الابر للملك وفي لك في المظهر والمخبر قيم على رعايتك مهتم باسعادك، دائم الحرص على اضافة الجديد الى سجل مفاخرك وامجادك.

ولقد شاء الله الفعال لما يريد أن يوالي علينا نعمه ماظهر منها وما بطن، فرفع عنا الولي الحميد قنوط الجفاف، ونشر رحمته محييا بغيثه العميم الأرض بعد موتها وباسطا على العباد طمأنينته وأسبغ علي نعمة أمتن له بها وأدين لقدرته بأفضالها نعمة الشفاء الكامل مما اعتراني من انحراف صحي اتخذت لعلاجه الوسائل والأسباب، والمؤمن ـ كما هو مأثور ـ مبتلى ومصاب.

ولقد كانت تبلغني أنباء قلقك على صحتي وتوجهك الى

العلي القدير بالتعجيل بشفائي مما تأثرت له بالغ التأثر وتدبرت دلالته الحميدة خير تدبر. وها أنا أخاطبك وقد سمع الله دعاءك ولم يخيب سبحانه - وهو الكريم - رجاءك، فالحمد له على ما وهب وأعطى، والشكر له كل الشكر على ما أسدى.

ولقد كانت خمس وثلاثون سنة خلت على تربعنا على عرش أجدادنا الميامين حافلة بمسيرات ظافرة قطعتها معك شعبي العزيز وسجلنا بها نجاحات باهرة، لئن اعترضتنا فيها أحيانا صعوبات لا مناص لكل عمل بشري عن مواجهتها، فقد أعاننا الله دائما على اجتيازها والأمور بخواتمها.

وها نحن مع حلول الذكرى الجديدة مصممون العزم كذي قبل على اجتياز مسيرات أخرى لن تقل نجاحا عن سابقاتها ولن تكون بحول الله أقل تألقا من مثيلاتها ضمن مخططنا الهادف الى تحقيق كل ما يزيد في تطوير المغرب واعلاء بنياته وترسيخ أسسه وأركانه وإصلاح كيانه مغرب نريد أن يكون حاضره سعادة وأمنا ورخاءا مثلما كان ماضيه مجدا وعظمة وسناءا والرهان على بناء صرح الحاضر على أسس سليمة هو الجسر المؤدي الى الغد المشرق الزاهر. لذا فإننا منذ أولانا الله مقاليد الأمور حددنا في مخططنا الشامل الأهداف والغايات ورتبنا الأولويات ثم انصرفنا الى تحقيق المنجزات بعزم لم يعرف بعون الله الكلل وإرادة لم يعترها ملل.

وفي ظل الدستور أقمنا صرح الدولة العصرية وأرسيناها على قواعد المؤسسات الديمقراطية محدثين بذلك في نظام الحكم طفرة نوعية وثورة قانونية فجاء الدستور بالاستفتاء الشعبي الحر ينقل بعض سلطات مؤسسة الملكية الى المؤسسات التمثيلية للأمة التي تمارس - كما نصت عليه ديباجة الدستور - السيادة بواسطة الاستفتاء والمؤسسات الدستورية كما جاء يرسخ دور الملكية التاريخي ويلقي على كاهل الملك مسؤوليات ويعهد إليه بواجبات جاعلا منه الحكم في الأزمات والمحرك الحافز للمؤسسات وصلا للحاضر بالماضي وردا للعجز على الصدر.

وقد أردنا أن تكون هذ الدولة العصرية دولة الحق الذي يعلو

ولا يعلى عليه والقانون الذي يطمئن الجميع اليه دولة تحمى الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات ولقد قمنا في هذا الباب بإصلاح جذري بالغ الأهمية فغيرنا - باقتراح من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان - التشريعات المتنافية مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية.

ومنذ إقرار الدستور سنة 1962 ونحن نرصد تطور تطبيقه من لدن المؤسسات ونعمل على تحسين اداء عمله وترسيخ فعاليته مبادرين أربع مرات في ظرف ثلاثين سنة فقط الى تعديل جملة من مقتضياته وتعويضها بأخرى تزيد في حجم اختصاصات مؤسساته وتحقق لها المزيد من تضافر الجهود والإرادات للتعاون فيما بينها على تحقيق الغايات.

وسننجز -بحول الله- ما به وعدنا وبتحقيقه التزمنا، إذ سنقدم في بحر هذه السنة بعد نهاية الدورة الثانية لمجلس النواب مشروع تعديل جديد يهدف الى تركيب برلماننا من مجلسين، إيمانا منا بصلاحية هذا المنهج وفعاليته وحرصا على أن نوفر لشعبنا المزيد من مشاركته، ذلك لأن ثنائية المجلس توفر للشرائح المعنية من المجتمع المدني من جهات وجماعات محلية وغرف مهنية ومنظمات نقابية المشاركة في مجلس نيابي له حق التقرير ومن شأن ذلك أن يقيم التنافس بين الغرفتين لتحسين أدائهما وإغناء تداولهما بالخبرة اللازمة والحكمة المتوخاة عند مناقشة النصوص التشريعية التي تتعاقب الغرفتان على دراستها لإقرارها.

وسنعمل على تمكين الجهة من الإطار القانوني اللازم لها استكمالا للإصلاح الدستوري لسنة 1992 الذي ارتقى بالجهة الى جماعة تدير بطريقة ديمقراطية شؤونها، مشكلة بذلك الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك سنتوج مسار تعميق اللامركزية وترسيخها، تلك اللامركزية التي توخينا منها منذ انطلاقتها تخويل رعايانا إدارة شؤونهم المحلية والإقليمية والجهوية، علما بأن تمكين الجهات من إبراز خصوصياتها، لا يمكن أبدا ولا يجوز أن يمس بالوحدة

الوطنية للبلاد ولا بكيان الأمة التي سنظل ساهرين - كما عهد الينا بذلك الدستور - على أن تلتحم مكوناتها في تماسك والتحام وتناسق وانسجام.

وإن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور بل هو إصلاح شامل يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج الى الإصلاح والتقويم ولاسيما ميادين الإدارة والاقتصاد والتعليم. إن الأمر يتعلق بمراجعة أوضاع البيت المغربي الذي نريد أن يكون أساسه من حجر نضيد وسقفه من صلب حديد ونوافذه من زجاج، بيت متساند الأركان لاميل فيه ولا اعوجاج يسوده الجد والحزم والفضيلة ولا يتردى في حمأة الرذيلة، تطبعه الطهارة والنقاء والأخلاقية ويلوح لناظريه بمنتهى الشفافية، يرفض أن يعبث فيه المهربون ويشل اقتصاده المفسدون والمخربون.

والحمد لله أن هؤلاء في مجتمعنا الفاضل قلة نادرة وعملة بائرة شواذ لايقاس عليها ويرفض المنطق أن يحكم على المغرب بزائف معيارها إذ أن أي مجتمع لا يخلو ممن يدفع به الهوى الى الانجراف في الزيغ والانحراف.

وإننا لمصممون العزم على تعميم مسلسل الإصلاح والتقويم حتى تسود مرافق الدولة الفضيلة الخلقية سمة المغرب التقليدية ولا يجد حساد المغرب وخصومه فيه ما يشفي غل صدورهم ويذهب غيظ قلوبهم.

شعبي العزيز

إنك تدرك انطلاقا من موقع بلدك الجغرافي ودوره التاريخي وهويته الحضارية ما لأمتك من واجبات جهوية ودولية يفرضها عليها التزامها بالقيم الفاضلة للتعايش والتعاون بين الأمم.

وإذا كان العالم قد شهد تقلبات وتحولات عميقة فإن المغرب واكب هذه المستجدات واستوعبها وحدد أسلوب التعامل معها دون أن يغير ذلك من ثوابت سياسته الراسخة التي آمن بها سياسة السلم والتساكن العالميين والتعاون الدولي المتفتح في ظل الاحترام المتبادل.

فلا غرو إذن أن تظل سياستنا الخارجية ترمي باستمرار الى خدمة السلم في كل مكان وأن لا تدخر جهدا في تشجيع المبادرات التي تصب في هذا الاتجاه بدءا بقضية وحدتنا الترابية التي قبلنا أن تبارك تسويتها باستفتاء تأكيدي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وقد اغتنمنا فرصة مشاركتنا في الاحتفال بالذكرى الخمسينية لهذه المنظمة فكثفنا اتصالاتنا بملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة مؤكدين على تشبثنا بالمقررات الأممية وحرصنا على احترام الإرادة الدولية ورفض كل مراوغة أو مساومة على مخطط التسوية الذي حظى بالشرعية الدولية والذي لا يمكن أن يحرف دون أن يمس بما لمنظمة الأمم المتحدة من مصداقية.

وكما ركزنا على ذلك - شعبي العزيز - في خطابنا الموجه اليك بمناسبة الذكرى العشرينية للمسيرة الخضراء فإننا لن نحيد قيد انملة عن هذا الموقف ولنا الثقة الكاملة في رصانة مجلس الأمن وحزمه وفي عزمه على أن يبقى وفيا لقراراته التي اعتمدها.

والمؤسف أن هذا المشكل المفتعل من أعداء وحدتنا الترابية ما كان له أن يدوم لو أن إرادة بناء المغرب العربي سادت عند الجميع بيد أن الموقف الذي بدأ أخيرا من بعض الجهات وفي أواخر الخريف الماضي أدى بالمغرب الى اقتراح الالتزام داخل اتحاد المغرب العربي بمهلة توقف محدودة تراجع خلالها الدول الأعضاء موقفها وتقيم أوضاع الاتحاد بكل موضوعية لتعمل على تحرير مسيرته من العوائق والمثبطات اقتناعا منا. أن العمل المشترك على صعيد الاتحاد يقتضي الوضوح في المواقف والتعاون في جو الصفاء والمسؤولية والابتعاد عن التناقضات في السلوك سيما والأمر هنا يتعلق باحترام المقتضيات الصريحة للميثاق المصادق عليه بالإجماع من طرف دول الاتحاد الخمس.

ولم يثننا ما انتصب من حواجز على درب مسيرة المغرب العربي عن انشغالنا بقضايا الأمة الإسلامية بعد ما آلت الينا رئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي في نهاية 1994. وقد ركزنا اهتمامنا من جهة على التقييم العقلاني لنشاطات هذه المنظمة

سعيا لترشيد برامجها وتحسين ظروف عملها وإنماء مردوديتها ومن جهة ثانية على التخطيط لتصحيح صورة الإسلام في العالم الخارجي والتصدي للترهات المنسوبة اليه. وفي هذا الصدد - وكما كنا قد اقترحناه خلال مؤتمر القمة السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي - أحدثنا بجانب جلالتنا وتحت رعايتنا السامية مؤسسة ذات صبغة استشارية أسميناها الهيأة المرجعية العليا للدراسات الإسلامية تتركب من رجال الفكر الإسلامي المنتمين للمجموعات الإسلامية العربية والإفريقية والأسيوية الذين سيتولون دراسة الموضوعات المعروضة عليهم من طرف جلالتنا خاصة منها القضايا الكبرى التي تشغل بال الرأي العام الإسلامي ومن بينها التعريف بحقيقة الإسلام بعيدا عن كل خلط أو التباس أو تأويل مشبوه والعمل على توسيع الحوار وتشجيع التقارب بين الديانات وربط جسور التعاون مع الشخصيات والهيآت والمنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية ذات الهدف المشترك.

وعلى مستوى مؤازرتنا للكفاح البطولي لشعب البوسنة والهرسك لم ندخر جهدا في الدفاع عن حقه المشروع في استتباب استقلاله. ولن يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بعمق التضامن الإسلامي الذي كان له الأثر المحمود في تحريك مسلسل الوفاق. وقد حرص المغرب - في نطاق مسؤوليته على رأس مجموعة الاتصال الإسلامية - على حشد الدعم والمشاركة فيما تم من الترتيبات التي أدت في النهاية الى اتفاقية السلام الموقعة بدايتون. وفي هذا الإطار قررنا المشاركة في القوات الدولية المكلفة بالسهر على تطبيق هذه الاتفاقية استجابة لواجبنا الإسلامي والدولي.

شعبي العزيز

ظلت منطقة الشرق الأوسط طيلة نصف قرن تعاني ويلات النزاع العربي الاسرائيلي ويتأثر تطورها بعواقبه الوخيمة وفي وقت مبكر امنا بأن حل المشكل يكمن في تلاقي الأطراف على مائدة حوار يثمر سلما عادلة شاملة لفائدة الجميع لا يغمط فيها حق أحد ولا يفرض فيها طرف حلا انفراديا على الآخر.

وقد بذلنا في هذا السبيل ما يعلمه الجميع. ونحمد الله على أن قاطرة هذا السلام قد تحركت وانها تواصل سيرها للخروج من النفق المظلم وأن أفاقا رحبة للتعايش والتساكن قد أخذت تلوح في الأفق مبشرة بعهد جديد.

وإننا لمواصلون العزم على ان نظل نرعى هذا السلام الذي دعونا اليه وساهمنا في صنعه وحريصون على أن لا نغيب عن ساحته وان نظل رهن إشارة الأطراف لمساعدتها على تخطي الحواجز والصعوبات.

ولقد سعدنا جميعا - والحمد لله - بمشاركة الشعب الفلسطيني فرحة أولى انتخاباته الرئاسية والتمثيلية. وقد تيسر له ذلك بفضل بطولات أبنائه وحكمة قادته الذين عرفوا كيف يتغلبون على ما اعترض سبيل السلام من عقبات.

وبوصفنا رئيس لجنة القدس لم نأل جهدا في اتخاذ المبادرات للدفاع عن الأماكن المقدسة والحفاظ على الطابع العمراني والبشري للمدينة وإنقاذ معالمها وتراثها الديني والثقافي.

وقد أعددنا نظاما أساسيا لوكالة تسمى بيت مال القدس هدفها البحث عن الموارد الضرورية لإنعاش المدينة المقدسة وشد أزر أهاليها الى أن يتحقق تحريرها. ووافقت سائر الدول الإسلامية على هذا المشروع الذي سيدخل في حيز التنفيذ في الاجتماع الذي سندعو لجنة القدس الى عقده إن شاء الله.

كما أننا واصلنا التعاون على المستوى الثنائي بدعمنا ومساندتنا للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل مساعدتها على بناء هياكلها الاقتصادية والإدارية.

شعبي العزيز

إن التوجه الاقتصادي أهم ما يميز العلاقات بين الأمم في أواخر هذا القرن. وانطلاقا من هذا المعطى فإن المغرب مطالب بتوظيف ما له من أواصر الوئام مع الدول الشقيقة والصديقة لتوسيع مجال معاملاته الخارجية. ولقد جعلنا من زيارتنا الأخيرة لواشنطن في مارس 1995 تلبية للدعوة الكريمة التي وجهها إلينا

صديقنا الكبير الرئيس بيل كلينتون فرصة لترسيخ هذا الاتجاه حتى يدرك الجميع أن التحرك السياسي مسخر في الأساس لخدمة التوسع الاقتصادي. وقد سرنا مالقينا من استجابة لدى الجانب الأمريكي حيث توفقنا معا الى التوقيع على اتفاق يضبط إطار معاملاتنا الاقتصادية والتجارية كما أننا احدثنا لجنا مشتركة لتنشيط ومتابعة ما تم الاتفاق عليه.

وقد سرنا بالغ السرور أن صديقنا الكبير السيد جاك شيراك خص بلدنا بأولى زيارة رسمية له كرئيس للجمهورية الفرنسية واغتنمنا فرصة اقامته بيننا لتجديد العهد به ورسم آفاق واسعة للتعاون المغربي الفرنسي. وفي هذا السياق استقبلنا مؤخرا وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة الفرنسية الذي انتقل الى المغرب للتوقيع على اتفاق مالي مهم تم بمقتضاه التخفيف مما على المغرب من دين مستحق لفرنسا. كما تم تعيين المجالات التي سيتبلور فيها التعاون بين البلدين قصد تشجيع الشراكة بين المقاولات المغربية والفرنسية.

ومثل ما تم بيننا وبين فرنسا تم كذلك بين المغرب والمملكة الإسبانية لدى زيارة رئيس حكومتها، صديقنا السيد فيليبي غونز اليس للمغرب في إطار اجتماع اللجنة المشتركة المنبثقة عن معاهدة الصداقة وحسن الجوار القائمة بين المملكتين. وقد تم خلال هذا الاجتماع تحريك دواليب التعاون المختلفة كما لم يفت الجانب المغربي أن يثير مرة أخرى وضع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية.

وتمشيا مع سياسة الانفتاح والتعاون التي تطبع علاقات المغرب مع غيره من الدول استقبل العديد من الوفود والقادة البارزين الذين قصدوه للتباحث والتشاور والتخطيط للعمل المشترك. وفي هذا الإطار استقبلنا صديقنا السيد لي بينغ الوزير الأول للجمهورية الشعبية الصينية التي تربطنا وإياها صداقة عريقة ومصالح مشتركة.

وعلى مستوى أوسع، توصلنا - بعد مسلسل طويل من التفاوض مع الاتحاد الأوربي - الى اتفاقية شراكة تشمل عدة ميادين تتعلق أساسا بإنشاء منطقة للتبادل الحر والتعاون

الاقتصادي والمالي والتعاون في الميدانين الاجتماعي والثقافي. كما تم إبرام اتفاق للصيد البحري يهدف - كما هو معلوم - الى تقليص الكميات المسموح باصطيادها للأسطول الأوربي خلال مدة العمل بهذا الاتفاق والى أن تنتهي صلاحيته.

إننا آلينا على أنفسنا - منذ أن ولانا الله شؤون أمرك - أن لا نباشر شأنا إلا بعد التأكد من استجابته لرغباتك وملاءمته لطموحاتك. وبذلك تمكنا - والحمد لله - من تجنب المزالق وتخطي المآزق، الأمر الذي جعلنا نصل بهذا البلد الأمين الى مشارف القرن الواحد والعشرين وهو مؤهب للانصهار في سلك الأقطار السباقة الى الفوز بقصب المنافسة الاقتصادية. وإذا كانت الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي سهرنا على استكمالها قد جعلت من المغرب مثالا يحتذى في مجال ترسيخ الديمقراطية فإن ما قمنا به في المجال الاقتصادي افاء علينا الاستفادة من أكبر شركائنا العالميين من دول وهيئات بنكية ونقدية ورشح بلدنا للبروز على صعيد الأسواق الواعدة التي تسعى إليها رؤوس الأموال بهدف الاستثمار. ومما لاجدال فيه أن من أهم نتائج قرارنا المبكر القاضي بتقويم التوازنات الهيكلية، أن أصبحت متانة نسيجنا الاقتصادي قادرة على الصمود أمام الهزات الطارئة كيفما كانت حدتها. ففي ظرف الخمس سنوات الفلاحية الماضية ابتلى المغرب بثلاث سنوات جفاف قاسية كانت آخرها بمثابة كارثة القرن. ومع ذلك تواصلت وتيرة النمو في القطاعات الأخرى رغم ما ترتب على آفة الجفاف من انحسار مالي وما نجم عن التعقيد المؤقت لمفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبي من تجميد لبعض مبادلاتنا.

ويغمر قلبنا بالارتياح ما أظهره المقاولون المغاربة من رباطة جأش حيث لم يفل عزمهم ما أثير أمامهم من تخوفات انهزامية بل تحدوها بأقدامهم على استثمار ما يقرب من أربعة عشر مليار درهم محققين بذلك زيادة تقدر بست وعشرين في المائة بالنسبة لسنة 1994 التي تعد سنة قاسية. وهكذا تم تعويض ما سجل من تدن على مستوى المساهمات الخارجية بما بذله الرأسمال الوطني من مجهود على المستوى الداخلي. ومن إيجابيات هذا المجهود أنه

سيسمح بخلق ثمانين ألف منصب شغل فضلا عن مساهمته في رفع معدل صادراتنا الصناعية ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام.

وإذا كنا مطمئنين لروح المواطنة التي تحرك عزائم منعشينا الاقتصاديين فإننا مدركون أيضا ما يواجههم من عقبات ويساورهم من تخوفات. لذا فلن نألو جهدا في إتمام ماشرعنا في إنجازه من تقويمات بنيوية وإصلاحات تشريعية لتوفير المناخ الملائم للمقاولة المغربية التواقة الى خوض غمار المنافسة الدولية.

وهكذا فسواء على مستوى التشريع او على مستوى التشجيع تنصب الجهود حاليا على استكمال استراتيجية متناسقة تستهدف تحسين الإطار التأسيسي أو التنظيمي لعالم الأعمال. ومن ذلك وضع ميثاق متكامل للاستثمار يرمي الى تعميم الامتيازات وتخفيف عبء الإجراءات الإدارية والمسطرية ومن ذلك أيضا ما يدخل في جملة القوانين الجاهزة كالقانون التجاري والقانون المتعلق بالشركات مجهولة الإسم وقانون الملكية الصناعية والقانون المنظم للمنافسة والقانون المتعلق بمحاكم التجارة.

شعبي العزيز

إن التحول الجذري الذي شمل كافة حقول المبادلات خلال الخمس سنوات الاخيرة انتقل بالعالم من عصر الى عصر حيث لم يعد هناك أدنى حظ لمقاومة التيارات الخارجية الا بما يمكن تفجيره من طاقات ذاتية سواء على مستوى الخلق والابتكار أو على مستوى الإنتاجية والمنافسة ومن ثم كان حرصنا على تحريك دواليب اقتصادنا حسبما تقتضيه شروط المناخ الدولي علما بأن اختياراتنا لا تبرح تندرج ضمن الرؤيا الاسلامية الهادفة الى ترسيخ فضيلة التضامن والتكافل بين جميع شرائح المجتمع.

وإذا كنا أقدمنا على تحويل عدد من المؤسسات الاقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص فلأننا كنا سلفا متيقنين أن الادخار الفردي أصبح مستعدا للاستثمار في حقل الإنتاج بدل الانزواء في الاكتناز. وقد برهنت عمليات التحويل المنجزة لحد الآن على نجاعة هذا الاختيار، سواء على المستوى الكمي والكيفي، أو على

مستوى تسيير وتطوير القطاعات المعنية. ففضلا عن مشاركة أكثر من مائة وثمانين ألف مكتب وطني في شراء جزء من المؤسسات المرشحة للتحويل ومساهمة الرأسمال الخارجي بنسبة خمس وثلاثين في المائة في عملية الخوصصة فإن هذه العملية نشطت كذلك سوق الأسهم حيث تضاعف رأسمال بورصة الدار البيضاء عشر مرات ما بين 1989 و 1995 مرتفعا من خمسة الى خمسين مليار درهم.

وستواصل عملية الخوصصة هذه السنة بتوسيعها الى مؤسسات اقتصادية أخرى علما بأنها ستشمل لاحقا تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في حوزة الدولة الى المواطنين المغاربة. وفضلا عما لعملية الخوصصة من أثر إيجابي على تحريك الاقتصاد ورفع إنتاجيته فإن لها كذلك دورا بيداغوجيا في إعداد المقاولين وحفزهم على التنافس والمبادرة.

ومن ناحية أخرى فإن من شروط تحريك الدواليب المنتجة توفير سوق مالية منضبطة شفافة حافزة على المنافسة. فلا غرابة إذن أن توازي الإصلاحات الاقتصادية إصلاحات مالية بخلق إطار تنظيمي يضمن شفافية رؤوس الأموال وحماية المدخر. وبوجه عام فنحن حريصون على أن تواكب العمليات الإصلاحية عملية إعادة ترتيب محيطنا القانوني وبالأخص تحديث القوانين التي تحكم عالم الشغل والمنافسة والقطاعات المتولدة على التقنيات الحديثة مثل المواصلات والإدارة لما لها جميعها من دور فاعل في تمازج النسيج الاجتماعي. كما أن الإجراءات التي اتخذت مؤخرا على الصعيد المالي تستهدف التحرير الكامل لسعر الفائدة وبالتالي تمهد للتخفيف من نسبتها عن طريق المنافسة بين مؤسسات القروض. وعلاوة على اعتماد عدد من الشركات الوسيطة لدى بورصة القيم فإن سوقا للمبادلات البنكية الداخلية ستنشأ قريبا بهدف حماية الفاعلين الاقتصاديين من خطر الصرف والتمهيد كذلك للتحويل التام للدرهم. كما أن سياسة صارمة مسايرة لحاجيات تمويل الاقتصاد ومتطلبات السيطرة على التضخم قد اعتمدت من طرف السلطات النقدية.

ولقد أصبحت نسبة العجز في ميزانية الدولة من المؤشرات الدالة على حيوية النشاط الاقتصادي وهو ما حدا بنا الى إصدار تعليماتنا للحكومة بالحرص على ترشيد النفقات وانضباط الأداءات مؤكدين في نفس الوقت على الاحتفاظ بمستوى معقول للاستثمارات في المرافق والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وذلك من أجل دعم الحركة الاقتصادية العامة وتنمية البنيات التحتية والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد مكننا كل هذا من ضمان استمرارية المشاريع الكبرى مثل بناء السدود والشروع في تنفيذ برنامج تجهيز المراسي ومد المراكز الحضرية بالكهرباء والماء الصالح للشرب والشروع في تنفيذ برنامج المائتي الف سكن الذي توجد منه ثمان وأربعون ألف وحدة سكنية في طور الإنجاز.

والغاية مما نباشره من اصلاحات هو توفير الرخاء لرعايانا الاوفياء وتقوية النسيج الاجتماعي الذي بدونه قد يفقد المغرب سمته الخاصة كأمة متماسكة متلاحمة. وما إنشاؤنا لمجلس استشاري بجانبنا لمتابعة الحوار الاجتماعي الا ابراز للاولوية التي نوليها للتوافق والتآزر بين قوى الانتاج من رأسمال وشغيلة. وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن ننوه بما تتحلى به منظمة رجال الأعمال والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينها.

وقد أعطينا تعليماتنا للحكومة باتخاذ ما يلزم من التدابير للتخفيف ما أمكن من المشاكل الاجتماعية التي ازدادت حدة بعضها مع حلول الضائقة الناجمة عن الجفاف. كما أنها أعدت مشروعي قانون يخص الأول التأمين الإجباري ضد المرض الذي سيسمح بضمان صحي لأكثر من ثلثي السكان والثاني إعادة تنظيم وتقوية الصندوق المغربي للتقاعد. كما تقوم حاليا بدراسة معمقة لأجهزة الحماية الاجتماعية قصد تحديد استراتيجية جديدة للضمان الاجتماعي.

ورغم كل الصعوبات التي واجهتنا خلال السنة المنصرمة والتي عاكست طموحاتنا فيما يخص الحد من البطالة المتفشية في

صفوف الشباب فإننا مع ذلك وجدنا الوسيلة لرصد اعتماد من قيمة مليار وخمسين مليون درهم لدعم المبادرات الرامية الى إيجاد العمل لهذه الفئة من أبنائنا علاوة على الالفين وخمسمائة منصب شغل التي خصصت في القطاع العمومي لتوظيف حاملي الشهادات.

وكما أعلنا عن ذلك خلال استقبالنا في شهر ابريل المنصرم لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء فإن العدل يستقطب عنايتنا ويحظى ببالغ اهتمامنا لما له من دور هام في دوام صلاح المجتمع. وانطلاقا من توجيهاتنا أعدت أسرة القضاء برنامج إصلاح واسع يستهدف الاتقان في التكوين وإنشاء بنوك معطيات الاجتهاد القضائي وتقييم وتحديث الممتلكات العقارية التابعة للقطاع وما الى ذلك من التدابير الرامية الى تمكين المؤسسات القضائية من الوسائل الحديثة قصد دعم نزاهة وفعالية العدالة.

ولن يتأتى لنا إنجاز ما نصبو اليه من إصلاحات الا إذا ساير تعليمنا متطلبات التحول الذي يفرضه العصر. فالغاية من التعليم لم تعد التثقيف وحده بل بالأخص الاعداد والتكوين للاسهام في الانتاج. وهذا يفرض علينا أن نؤهل من الآن أجيالنا لما قد يظهر من حاجيات بعد عقد أو عقدين، أي أن على برمجتنا أن تساير تطور المعرفة بما يلزم من المرونة ومسابقة الابتكارات.

ومن ناحية أخرى لقد أعطينا تعليماتنا لإعداد مخطط اقتصادي واجتماعي يولي للأنشطة القطاعية للاقتصاد الوطني ولاصلاحات التعليم والادارة ما يلزم من التناسق سواء من حيث المدى الزمني او على مستوى التوزيع الجغرافي.

فالتناسق هو الكفيل بمحاربة الفوارق بين شرائح مجتمع المغرب وجهاته، وهو السبيل الى تمتين لحمة التضامن الرابطة بين أبنائه. لذا وجب أن توجه جميع المبادرات الى الحد من التفاوت حتى لا يكون هناك مغرب يسير بسرعة العصر وآخر يتعثر في السير، مغرب سعيد وآخر يتأرجح بين الجهل والفقر، مغرب نافع وآخر غير نافع.

ومن هذا المنطلق وحتى تبرز بجلاء معالم الجهة التي عزمنا

أن نجعل منها ركيزة للخصوصية المغربية فلابد من أن يتخلى الجهاز التنفيذي عن بعض مهامه بتفويضها للسلطات الجهوية تجنبا للتمركز والتراكم لأن الجهة مدعوة استقبالا لأن تباشر شؤون تنميتها دون أن تكون مضطرة باستمرار الى انتظار قرارات السلطة المركزية.

وضمن هذا التوجه تدخل سياسة الترشيد لتسيير الجماعات المحلية التي خضعت لأول مرة لعملية تدقيق الحسابات من طرف مكاتب خبرة دولية كما أنشئت لفائدة الأقاليم الشمالية وكالة خاصة بمشاريع التنمية الاقتصادية سيكون عليها التعامل مع خصوصية تلك المنطقة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على المساهمة في تمويل ما ستعده الوكالة من مشاريع.

شعبي العزيز

لا تمضي سنة إلا وتتجذر أكثر فأكثر الممارسة الديمقراطية في المغرب الجديد سواء على المستوى المحلي والجهوي أو على المستوى الوطني. وفضلا عما حققته الجماعات المحلية في مجال اختصاصاتها اليومية فقد تميز النشاط البرلماني، على صعيد مراقبة العمل الحكومي، بحوار مثمر مع الحكومة من خلال الجلسات العامة وجلسات اللجان والأسئلة. وتعززت وسائل مراقبة مجلس النواب للحكومة بإقرار القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصى الحقائق.

أما نشاطه التشريعي فقد تعزز بترسانة تشريعية مشكلة من مدونات ومشاريع قانونية نسعى من إقرارها الى تعزيز دولة القانون في مجال الأعمال.

شعبي العزيز

في ختام هذا الخطاب وفي هذه اللحظة السعيدة التي نقف معها على عتبة الذكرى الجديدة نرتد بأنظارنا وقلوبنا الى ما مر من أحقاب تاريخنا مستذكرين فيها صفحات أولئك الرواد المجاهدين والقادة الماجدين الذين تعاقبوا على عرش المغرب مغنين تاريخه بطيب حسناتهم وتاركين عليه ناصع بصماتهم ترصع

سلسلتهم الذهبية سيرة والدنا الطاهرة السنية الحافلة بالتضحيات المعطرة بالبطولات.

على آثار تلك السلسلة الزاهية قفينا وعلى نهجها القويم مضينا عاملين على أن نكون جديرين بإرثهم وأوفياء لعهدهم.

فأمطر اللهم على أرواحهم الطاهرة شآبيب الرحمة والغفران والمثوبة والرضوان. وأجز اللهم خير الجزاء والدنا المنعم على ما ضرب في الجهاد والكفاح من أمثال لجيله ولمتعاقب الأجيال. وأثبه أجزل الثواب على ما اقرضك من قرض حسن في سبيل إعلاء كلمتك وتشييد صرح الوطن. وأكرم مثواه وكن وليه ومولاه.

واشمل اللهم برضاك شهداءنا الذين استحبوا الاخرة الباقية على الدنيا الفانية. فقدموا للوطن ارواحهم فداءا لا يرجون من وراء ذلك شكورا ولا جزاءا فاكرمهم اللهم في دار الخلد من عميم أفضالك ما يوفر لهم الجزاء الأوفى على ذلك.

ولنزج آيات التنويه والتقدير لقواتنا الملكية وقوات الدرك والامن والقوات المساعدة الساهرة في كل مكان على الأمن الشامل والمنقطعة لخدمة رعايانا الانقطاع الكامل.

ووسام إشادة وتقدير نضعه على صدور أولئك الأبطال حماة الوطن المرابطين في ثغر صحرائنا المغربية المدافعين عن الوحدة الترابية والواقفين على أهبة الدفاع عن الوطن ليبقى مرفوع الهامة مصون الكرامة.

اللهم إنك أنت علام الغيوب، المطلع على خبايا القلوب وأنت أعلم بما يجيش به صدري من حب مخلص للبلاد وسعي موصول لخدمة العباد، فأعني اللهم على ممارسة مسؤوليتي بشامل قدرتك وعظيم حولك وقوتك، وزد اللهم توثيقا ما بيني وبين شعبي من أواصر المحبة والوفاء. «ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن وما يخفى على الله من شيء في الارض ولا في السماء». صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.